رئيس مجلس الأمة توجه إلى أبوظبي على رأس وفد برلماني في زيارة رسمية

الراشد: لن ننسى الموقف المشرف للإمارات قيادةً وشعباً عندما هبوا لنجدة الكويت إبان الغزو

■ وقوف دول الخليج معاً نعتبره فرضا علينا يمليه واقعنا وتقاربنا وأخوتنا

■ الكويتيون يستذكرون كيف فتح الشعب الإماراتي بيوته لهم أثناء الاحتلال الصدامي للبلاد

وفد الشعبة البرلمانية اثناء مغادرته إلى الإمارات

توجه رئيس مجلس الامة علي الراشد الى دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة امس على رأس وفد برلماني في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام.

وأشاد الراشد في تصريح صحافي قبيل مغادرته البلاد بالموقف المشرف لدولة الامارات رئيسا وحكومة وشعبا ابان الغزو الصدامي للبلاد «عندما هبوا لنجدة الكويت ونصرة الحق الكويتي واحتضان اشقائهم الكويتيين في بلادهم».

واستذكر في هذا السياق الدور التاريخي للمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله الذي وقف مع الحق الكويتي واعتبر ان الغزو الذي قام به المقبور صدام حسين مساسا بدول مجلس التعاون الخليجي قاطبة.

وقال ان مواقف الشيخ زايد واشقائه قادة الامارات المتحدة تجاه دولة الكويت كانت على الدوام ثابتة وقوية وراسخة والكل يستذكر كلماته الخالدة ان «الكويت هي احدى الدول التي تشكل الاسرة الخليجية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية فاذا وقعت اي واقعة على الكويت فنحن اعضاء المجلس الخليجي للتعاون ككل لا نجد بدا من الوقوف معها مهما حدث فهذا شيء نعتبره فرضا علينا يمليه واقعنا وتقاربنا واخوتنا نحن جسم واحد ما يصيب احد اعضائه من ضرر يصيب الآخر وكما يواجه الانسان الخطر عندما يقترب منه ويداهمه فان عليه ان يواجهه بمثله».

ومضى قائلا ان دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة بقيادة الشيخ زايد رحمه الله كانت محطة الانطلاق الاولى لمسيرة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» اذ ترجمت رؤيته واخيه المغفور له باذن الله تعالى الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح رحمه الله لاتحاد دول الخليج بعقد اول قمة خليجية في 25 مايو عام 1981 في مدينة ابوظبي لتنطلق بعدها مسيرة الاتحاد الخليجي بقيادة زعماء الدول الخليجية لتحقيق طموحات وتطلعات الشعوب الشقيقة.

واكد اعتزاز الكويتيين بالعلاقات التاريخية التي تربط الكويت بشقيقتها الامارات «ويستذكرون فتح الشعب الاماراتي بيوته لهم ابان الغزو الصدامي للبلاد عام 1990 كما لا ينسون مبادرات زايد الخير الكثيرة والتي منها رفع علم دولة الكويت المحتلة آنذاك على المقار الرسمية في دولة الامارات وجعل النشيد الوطني لدولة الكويت الى جانب النشيد الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة».

واشار الراشد الى عمق ومتانة العلاقات بين البلدين الشقيقين بازدياد على كافة المستويات السياسية والشعبية مشددا على وقوف دولة الكويت اميرا وحكومة وشعبا مع دولة الامارات الشقيقة في كافة القضايا و«نحن جميعا مع وحدتها وامنها وسلامة اراضيها وما يمسها يمسنا لذا فان الدعم السياسي لدولة الكويت تجاه شقيقتها دولة الامارات العربية المتحدة مطلق وراسخ». واثنى على القيادة الحكيمة لسمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والدور القيادي الذي يقوم به على المستويات المحلية والاقليمية والدولية مشيرا الى دوره في نهضة دولة الامارات وتبوئها مكانا ذا شأن اقليميا ودوليا عبر سياسة متوازنة وحكيمة.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للرئيس الراشد كلا من الأعضاء أحمد المليفي وفيصل الدويسان وخليل عبدالله وعدنان المطوع وناصر المري وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

وكان في وداع الوفد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزيرة الدولة لشؤون التنمية رولا دشتي وسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى دولة الكويت الدكتور علي أحمد بن شكر الزعابي.

فتح باب الاقتراض للمتقاعدين بنسبة 40 في المئة من رواتبهم

«المالية البرلمانية» تقرر إسقاط الفوائد ومنحة 1000 دينار لغير المقترضين

اجتماع اللجنة المالية البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

■ الهاشم: وافقنا بالإجماع على دفع الحكومة للفوائد من الخزينة بعد اجتماعات غير مقنعة مع الشمالي والهاشل

■ إنشاء وحدة بالبنك المركزي تتلقى شكاوى المقترضين .. وتغيير اسم صندوق المعسرين إلى «الأسرة»

وافقت اللجنة المالية البرلمانية امس على اسقاط فوائد القروض على المواطنين المقترضين من 2002/1/1 حتى 2008/4/1 بالاضافة إلى منح 1000 دينار لكل مواطن لمن لم يقترض لسداد التزاماته المالية للدولة، وفتح باب الاقتراض للمتقاعدين 40 في المئة من رواتبهم.

وقالت مقررة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم: اجتمعت اللجنة امس وتركزت فكرة الاجتماع على النظر في الاقتراحات المقدمة كافة والمتعلقة باسقاط الفوائد، ونحن اجتمعنا في السابق مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس اتحاد المصارف، وهناك امور لم نقتنع بها تماما وحتى وجهة نظر الحكومة لم نقتنع بها، الامر الذي دعا اللجنة الى الموافقة بالاجماع على رأي سداد الحكومة لمن الخزينة الفوائد من 2002/4/1 الى 2008/4/1، ومن لم يستفد يمنح مبلغ الف دينار «كاش» تسدد فيها جميع التزامات الدولة، ويمنح ما تبقى منها للمواطن.

واضافت: وافقت اللجنة على انشاء وحدة في البنك المركزي تتلقى شكاوى المقترحين، ويعاد تسمية صندوق المعسرين الى صندوق الأسرة مع فتحه لمن يريد الاستفادة ضمن شروط وضوابط الصندوق.

وذكرت الهاشم: ان البند الأهم هو معاملة المتقاعدين بنسبة الاقتراض اسوة بغيرهم، بما لا تتجاوز 25 في المئة من المعاش التقاعدي ولا يتجاوز الاستقطاع 30 في المئة.

خلال اجتماعها مع ممثلي الجهتين في مجلس الأمة

«حقوق الإنسان» تطالب «وزارة العدل وبيت الزكاة» بمنح راتب شهري للعاطلين «البدون»

■ العدوة: مطلوب تعزيز فوري لميزانية البيت لتغطية احتياجات ذوي الدخول المحدودة

■ الفيلكاوي: تغطية احتياجات غير محددي الجنسية تحتاج إلى 38 مليون دينار سنوياً

اجتماع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية

قال رئيس لجنة حقوق الانسان والبدون البرلمانية النائب خالد العدوة ان اللجنة اجتمعت امس مع ممثلي بيت الزكاة ووزارة العدل وكان الحديث يتركز حول المساعدات الشهرية التي يجب ان تمنح لفئة البدون وذلك لتخفيف الاعباء المعيشية التي تعاني منها الاسرة البدون.

واضاف العدوة ان اللجنة استوضحت من المدير العام لبيت الزكاة وكذلك مساعديه عن طريقة المساعدة لهذه الفئة، التي اتضح انهم يقدمون المساعدات للأرامل والمطلقات وكبار السن، مشيرا الى ان تمت مطالبتهم بإعطاء مساعدات شهرية للعاطلين عن العمل منهم وايضا محدودي الدخل، لافتا الى ان هذا الامر يتطلب تعزيز عاجل وفوري لميزانية بيت الزكاة المتعلقة بهذه الفئة لأن ما صرفه بيت الزكاة خلال عام 2012 هو 13 مليون فقط وربما يحتاج الآن الضعف ليغطي احتياجات هذه الشريحة علما باننا سنتبنى هذا الاقتراح عند لقائنا مع وزير العدل الذي اعتذر اليوم «امس» باللحظة الاخيرة لارتباطاته، والذي سنجتمع به لاحقا ونطلب ضرورة تعزيز الميزانية لبيت الزكاة لدعم هذه الفئة التي تحتاج منا كل دعم والتي ندرك حجم المعاناة التي يعانونها.

وبين العدوة بانه طالبنا ممثلي بيت الزكاة الذين حضروا الاجتماع تخفيف اجراءات المراجعة لانه هناك بعض الشروط التعجيزية والتي فيها نوع من المماطلة والضغط على هذه الفئة الذين بدورهم نقوا ممثلي بيت الزكاة هذه الامور علما باننا تلقينا شكاوى عدة بهذا الصدد وطالبناهم بضرورة تسهيل الأمور خاصة بما يتعلق بالبطاقة الأمنية ويجب ان لا تكون حجر عثرة للمساعدات حيث ان هذه المساعدات شرعية وانسانية وتتناسب مع حجم التضحيات للكويت حيث اننا دائما نركز على ان هذه الفئة دافعت وناضلت من اجل الكويت، وتتحلى بروح المواطنة على الرغم من عدم حملهم للجنسية.

واختتم العدوة قائلاً ان اللجنة ماضية بتسهيل امور هذه الفئة بما يخدم واقع ومستقبل هذه الفئة.

ومن جانبه اوضح مقرر اللجنة النائب طاهر الفيلكاوي ان «بيت الزكاة» يحتاج لـ38 مليون دينار سنويا ليتم تغطية المعونات المقدمة لارباب الأسر من فئة «البدون» وعددهم 8 آلاف و520 أسرة والمسجلين لديه وذلك بصرف 250 دينارا شهريا لكل رب أسرة.

واشار الفيلكاوي الى ان «بيت الزكاة» بخلاف تقديم المعونات المالية يقدم لـ2000 أسرة مواد تموينية لافتا الى ان تغطية البصمة الوراثية كلفت «بيت الزكاة» مليون دينار لحد الآن إضافة لتغطية تكاليف الدارسين من ابناء هذه الأسرة في «معهد التمريض» حتى يتم قبولهم في المستشفيات وكذلك تكلفت الضمان الصحي.

وقال الفيلكاوي أن اللجنة طلبت رفع المعونات المالية المقدمة من بيت الزكاة ليتم تغطية كافة الخدمات التي تحتاجها أسرة فئة البدون.

الأذينة: اتفقنا مع «المرافق» على تقديم قانون هيئة الاتصالات قريبا

سبب تأخر نقل الأرقام هو عدم استيفاء الموافقات الرسمية من الجهات الرقابية

المراسلات لا تزال قائمة مع ديوان المحاسبة للانتهاء من عقد إنشاء الكيبل الخليجي

الوزير الأذينة خلال حضور اجتماع لجنة المرافق

اكد وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الاسكان المهندس سالم الاذينة «الاتفاق مع اعضاء لجنة المرافق العامة البرلمانية في اجتماعها امس على تقديم قانون هيئة الاتصالات قريبا».

واضاف الوزير الاذينة في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع «ناقشنا مع اعضاء اللجنة قانون هيئة النقل والطرق وكذلك قانون هيئة الاتصالات الذي سيتم تقديمه قريبا»، وعن سبب تاخر نقل الارقام بين شركات الاتصالات قال «نحن في دولة مؤسسات ولا استطيع ان اقدم على توقيع عقد الا بعد اخذ الموافقات الرسمية من الجهات الرقابية ولا تزال هناك مراسلات بيننا وبين ديوان المحاسبة لتوضيح بعض النقاط في هذا العقد قبل اتمام عملية التوقيع». واكد الاذينة ان المراسلات «لا تزال قائمة بين وزارة المواصلات وديوان المحاسبة للانتهاء من بعض النقاط المتعلقة بعقد انشاء الكيبل الخليجي» متوقعا ان يوقع العقد خلال الشهرين المقبلين.

تضمن العلاج والتعليم المجاني وإصدار كافة الوثائق وحق العمل والتقاعد

5 نواب يقترحون تعديل مسمى «البدون» إلى «غير محدد الجنسية» ومنحهم بطاقات مدنية.. وحق التملك

حماد الدوسري

تقدم 5 نواب هم حماد الدوسري وسعود الحريجي ومحمد الجبري وسعد البوص ود.مشاري الحسيني بالاقتراح بقانون بشأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية.

وحمل الاقتراح في طياته 4 مواد نصت المادة الأولى على أن يحدد مسمى «غير محدد الجنسية» أمام خانة الجنسية لكل من المسجلين في اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية او اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مكتب الشهيد وتعتبر اقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط إن يكون الفرع مولودا أو مقيما بدولة الكويت، ويعتبر هذا المسمى دون سواه في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات التابعة لها.

وأشارت المادة الثانية في القانون إلى ضرورة ان يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى غير محدد الجنسية تبعا للمادة السابقة بطاقات مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتحمل رقما مدنيا خاصا به، وتعتمد في كافة وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة لها دون الرجوع إلى أي جهة أخرى أثناء فترة سريانها، ويحق له بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص:

– العلاج المجاني في جميع تخصصاته ومتطلباته والدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

– التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقا لنظم وقواعد القبول الخاصة بها. – اصدار شهادات الميلاد.

– اصدار شهادات الوفاة.

– تحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

– اصدار رخص القيادة بجميع أنواعها.

– اصدار جوازات السفر والتنقل إلى الخارج البلاد والعودة.

– الحق في التقاعد وشمولهم في نظام التامينات الاجتماعية.

– الحق في اختيار العمل في القطاعين العام والخاص حسب الحاجة.

– الحق في التملك بصورة فردية او بالاشتراك مع الغير.

وقالت المذكرة الإيضاحية ان غير محددي الجنسية يعانون من عدة صعوبات في حياتهم وبما انهم يعيشون على أرض هذا الوطن الغالي وغالبيتهم ولد في الكويت وبالرغم من ذلك يحرمون من الاعتراف بهويتهم وابسط حقوقهم في مواصلة تعليمهم وبحرية التنقل ورغبة في حل هذه الأزمة التي تعاني منها الكويت منذ امد طويل اعد هذا الاقتراح بقانون بشأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددي الجنسية فنص في مادته الأولى على ان يحدد مسمى غير محدد الجنسية أمام خانة الجنسية لكل من المسجلين في اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية او اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مكتب الشهيد وتعتبر اقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط إن يكون الفرع مولودا أو مقيما بدولة الكويت، ويعتبر هذا المسمى دون سواه في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات التابعة لها.

مشاري الحسيني